الفصل الأول / النقود والنظم النقدية

أولاً / المراحل التاريخية للإنتاج 1 :

إن دراسة التطور التاريخي للإنتاج تبين أنه مر بثلاث مراحل أساسية هي :

١. مرحلة الإنتاج لأجل إشباع الحاجات: يتوافق مع المجتمعات البدائية.
٢. مرحلة الإنتاج لأجل المبادلة: حيث ظهر التخصص، ووجد فائض اقتصادي يتبادله الفرد مع غيره.
٣. مرحلة الإنتاج الرأسمالي : حيث ظهرت المصانع الصغيرة التي كانت تمثل الأشكال الأولى للشركات و المؤسسات المعروفة حاليا.

ثانياً / المبـــادلـــة

١. مفهوم المبادلة :

- المبادلة : هيعمليةوسيطيه بين التوزيع والاستهلاك، إذ تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتبادل المنافع، والحصول على مداخيل
- المبادلة : هي العملية الأساسية في النشاط الاقتصادي إذ تمكن المنتجين من بيع السلع والخدمات للحصول على مداخيل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية
- تمكن المبادلة المستهلكين من دفع مبالغ نقدية لإشباع مختلف الرغبات، وذلك عن طريق استعمال الخدمات واستهلاك السلع التي يرغبون في الحصول عليها

٢. أهمية المبادلة :

- تكتسي المبادلة أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي اذ يمكن إيجاز أهميتها فيما يلي:
  - أ - تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات.
  - ب - تمكين المستهلكين من استعمال واستهلاك السلع والخدمات التي يريدون الحصول عليها.
  - ت - سير الدورة الاقتصادية أي تدفق التيارات السلعية والنقدية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
  - ث - معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع.
  - ج - معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد.
  - ح - معرفة القنوات المختلفة للتوزيع ومدى قدرتها على إيجاد اقتصاد وطني متكامل.
  - خ - معرفة نوعية العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين ودرجة الارتباط بينهم.

٣. المقايضة: المبادلةبضاعة ببضاعة

بفضل الاختراعات وتطور قوى الإنتاج أصبح المنتج ينتج أكثر مما يستهلكمما أوجد فائضا من السلع يتبادله مع غيره من الأشخاص للحصول على سلع أخرى وإشباع منافع جديدة وحاجات متعددة.

٤. تقييم نظام المقايضة

- **الإيجابيات**
  - i. ساهم في تسويق السلع بين المنتجين
  - ii. ساير مراحل الإنتاج
  - iii. أدى إلى تلبية حاجيات جميع أفراد المجتمعات
  - iv. يعتبر مرحلة أساسية من مراحل تطور الإنتاج

- **السلبيات**

إن الإنسان قديما كان يتبادل سلعة مقابل سلعة "المقايضة" لكن سرعان ما ظهرت الصعوبات التي تعترض تطبيقها منها:

i. صعوبة توافق رغبات المتبادلين.
ii. صعوبة تحديد نسب التبادل لصعوبة تجزئة السلع والخدمات.
iii. صعوبة التخزين.
iv. عدم وجود وحدة لقياس القيمة .
v. تعدد الأسعار النسبية للسلع.
vi. تدني الكفاءة التبادلية.

لذلك تحتم على المجتمعات قديماً أن تتدرج في اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع نظراً لضرورتها واستجابتها لرغبات البشرية والمتمثلة في النقود والتي أخذت عدة أشكال مثل: بعض الحيواناتو الشاي و الملح وفي إطار بحثه المستمر عن أفضل سلعة وسيطة يستعملها في عملية التبادل هدى الله الإنسان قديماً إلى استعمال المعادن النفيسة كالذهب والفضة حيث تطور الأمر إلى أن وصلت إلى ما هي عليه النقود الآن.

ثالثاً / النقود

١. مفهوم النقود :

النقود هي:أي شيء يمكن استخدامه كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة لقياس القيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة شريطة أن يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع .

- أن النقود ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة لتأدية وظائف معينة

٢. وظائف النقود :

- تتمثل وظائف النقود في العناصر التالية :
  - أ - وسيط للتبادل
  - ب - مخزن للقيمة
  - ت - وحدة لقياس القيمة
  - ث - معيار للمدفوعات الآجلة

٣. خصائص النقود :

- تتمثل خصائص النقود في العناصر التالية :
  - أ - سهلة الحمل
  - ب - غير سريعة التلف
  - ت - قابلة للتجزئة
  - ث - سهلة التمييز

٤. أنواع النقود :

- تتمثل أنواع النقود في العناصر التالية :

أ - النقود السلعية :هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود

ب - النقود الرمزية أو الورقية : هي التي ليس لديها قيمة ذاتية وإنما قيمتها تستمد من قانون إصدارها

ت - النقود الائتمانية أو البنكية :هي نقود مشتقة من الودائع الأساسية حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيراً قيمة الودائع الأولية وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى خلق الائتمان.

ث - النقود الإلكترونية :هي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر

- مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها
- يتم وضعها في متناول المستخدمين لإستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة

- من خلال كل ما تقدم نستخلص ما يلي :

أ - أن تطور النقود مر بعدة مراحل من النقود المجسمة والملموسة ماديا إلى مرحلة النقود المجردة .

ب - أن هناك ارتقاء في مستوى الثقة التي يضعها الإنسان في الوسائل النقدية .

ت - أنه كلما ارتفع مستوى التطور الاقتصادي كلما تغيرت بنية الكتلة النقدية

- في الاقتصادات المتطورة نجد النقود الائتمانية والإلكترونية تمثل أكبر نسبة في الكتلة النقدية
- في الاقتصادات الضعيفة نجـــد أن النقـــود الورقيـــة والمعدنيـــة مازالت تمثل الجزء الأكبر من الكتلة النقدية

رابعاً / النظام الاقتصادي

١. مفهوم النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي :هو تنظيم يستهدف إشباع رغبات الإنسان باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة ويتكون من مجموعة من المنظمات التي يختارها أفراد المجتمع كأسلوب يستخدم به موارده لإشباع رغباته.

٢. وظائف النظام الاقتصادي :

أ - تقرير الأهداف الإنتاجية.

ب - تخصيص الموارد الإنتاجية.

ت - توزيع الناتج الكلي.

ث - قابلية التغير والقدرة على النمو.

خامساً / النظم النقدية

يشمل النظام النقدي ما يلي :

أ - جميع النقود المتداولة و غير المتداولة في بلد معين

ب - المؤسسات والقوانين والإجراءات المنظمة لعملية إصدار النقود من قبل السلطة النقدية(البنك المركزي)

ت - البنوك التجاريـة التـي تحتفظ بودائـع الأفراد والمؤسسات وتقوم بدورها في تقديم القروض ضمن ضوابط معينة

يرتكز اهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالـة والإسراع بالنمو الاقتصادي دون الإخلال باستقرار مستوى الأسعار .

أنواع النظم النقدية

هناك نظامين أساسين من النظم النقدية هما :

١. النظام السلعي:

النظام السلعي : هو النظام الذي يتم بموجبه تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل

- **حيث كان الذهب والفضة أوسع هذه السلع انتشارا، حيث كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية لقيمة الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية .**
- **كان مقياس القيمة السلعية للنظام النقدي في الماضي يتحدد بكمية معينة من الذهب والفضة، أو خليط من الاثنين معا.**

قواعد النظام السلعي

أ - قاعدة الذهب:

كانت هي النظام السائد في جميع أقطار العالم لفترة طويلة إلى غاية بداية عقد الثلاثينات من القرن الماضي بسبب أزمة الكساد الأعظم.

- **مزايا قاعدة الذهب:**
  1. **الأمان**
  2. **استقرار أسعار الصرف**
  3. **إدارة النظام النقدي بصورة آلية**
  4. **استقرار مستوى الأسعار**
- **الأشكال رئيسية لقاعدة الذهب : هناك ثلاثة اشكال**
  1. **قاعدة المسكوكات الذهبية :**

يتم بموجبها تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب

  2. **قاعدة السبائك الذهبية:**

تتحدد بموجبها قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من الذهب حيث يحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلا من مسكوكات ذهبية.

  3. **نظام الصرف بالذهب :**

يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار والباون الإسترليني .

ب - قاعدة المعدنين :

هي تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنين هما: الذهب والفضة وبالتالي فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل إلى أي من المعدنين .

- **طبق نظام المعدنين قبل نظام الذهب،**
- **اسباباتبع قاعدة المعدنين :**

أ - الاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقوداً سلعية أو نقوداً قابلة للتحويل إلى النقود السلعية

ب - احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب أو الفضة للقيان بعمل النقود

٢. النظام النقدي القانوني أو الورقي :

النظام النقدي القانوني او الورقي : هو نقود الزامية غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي سلعة أخرى بحيث تستمد هذه النقودقوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها

- **تتم إدارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي الذي يحدد كمية الإصدار من العملة الورقية دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من احتياطي ذهبي وإنما بحسب الاعتبارات والأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها وفي مقدمتها النمو الاقتصاديواستقرار الأسعار.**
- **في النظام النقدي القانوني لا تكون للنقود قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى**

قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معا:

- **أن النظام النقدي الورقي أفضل كثيرا من قاعدة الذهب لأنه**
  1. **يوفر للسلطة النقديةمرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة**
  2. **لا يكون بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الإحتياطي الذهبي .**
- **إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معا**

الفصل الثاني / نظريات الطلب على النقود

أولاً / النظريات المختلفة للطلب على النقود

١. النظرية التقليدية لكمية النقود

- جاءت أول صياغة حديثة لنظرية كمية النقود بهدف تفسير حالة الكساد التي انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى
- أهم التعديلات التي أجراها فيشرFisherه ي :

أ - أن هناك فرق بين النقود القانونية وبين الودائع المصرفية

ب - أبراز فكرة سرعة دوران النقود أي معدل انتقال النقود بين الأفراد وتداولها لتأخذ المعادلة الشكل الآتـــي:

كمية النقود Xسرعة دورانها = حجم المعاملات X متوسط أسعار السلع

بالرموز اللاتينية تأخذ الشكل الآتي:

$$M * V=P *Y$$

حيث M: كمية النقود المستخدمة.

P : المستوى العام للأسعار

V:سرعة دوران وحدة النقد

Y: حجم الدخل الحقيقي أو ما يعرف حجم السلع والخدمات.

وبقسمة المعادلة على Y فإن:

$$M * V/Y=P *Y/Y$$

أي أن : $$P=M *V/Y$$

نظرية كمية النقود المطلوبة:

- نظرية كمية النقود توضح كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها لتسوية مدفوعات مبادلاتهم التي تتحدد بمستوى الدخل النقدي
- لذلك فهي تصلح كنظرية لكمية النقود المطلوبة ولهذا الغرض يمكن إعادة ترتيبحدود المعادلة السابقة في الصيغة التالية :

$$M = 1/V * PY$$

٢. نظرية كينز لتفضيل السيولة

- أن طلب الأفراد على النقود تحدده ثلاثة دوافع هي :

أ - دافع المبادلات :

هي رغبة الأفراد والمؤسسات في الاحتفاظ بكميات معينة من النقود لسد النفقات الضرورية التي تتطلب القيام بها أثناء الوقت الفاصل بين تسلم المداخل وإنفاقها

- أن الإيرادات ترتبط عادة بوقت معين (آخر الشهرللإيجار و تحصيل مبالغ المبيعات بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية) و في حين أن النفقات لاتتوقف وتتوالى باستمرار أثناء الفترة الفاصلة بين دخلين

- يمكن تقسيم باعث المعاملات إلى قسمين:

النوع الأول : يتعلق بتصرف المستهلك وهو دافع الدخل .

النوع الثاني : يتعلق بتصرف المؤسسة وهو دافع المشروع.

- كما أن باعث المعاملات يتأثر بأربع متغيرات:
  i. مستوى إيرادات العناصر الاقتصادية ومدى تغيراته.
  ii. مدى طول الفترة الفاصلة بين وقت الحصول على الموارد ووقت إنفاقها .
  iii. مستوى الأسعار وترقبها.
  iv. معدل ارتفاع الإنتاج الوطني ومختلف المداخيل

ب - دافع التحوط أو الإحتياط :

- يؤدي باعث الاحتياط عند الأفراد إلى المحافظة على كميات معينة من النقود قصد القيام بالنفقات غير المنتظرة وغير العادية مثل نفقات العلاج
- تتعلق أهمية الإحتياط بعوامل ذاتية مثل :
  i. إمكانية الترقب
  ii. مدى طبيعة الإنسان في الإحتياط والحرص
- تتخذ الإحتياطات شكل :
  i. سندات
  ii. أسهم قابلة للتحويل بسهولة إلى نقود سائلة

الشئ الذي يجعلها منتجة تدر على صاحبها فوائد (وهذا حسب معدل الفائدة السائد)

ت - دافع المضاربة

- يتعلق باعث المضاربة بالمحفوظات النقدية التي يتركها بعض الأفراد في حوزتهم ليتمكنوا من استعمالها في:
  i. ظروف أحسن في أسواق العقارات
  ii. المواد الأولية
  iii. البورصات

إذ ينتظرون الفرص المناسبة لاستخدام أموالهم

- إن الإحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة يتناسب عكسيا مع معدل الفائدة وبمردود القيم المالية
- إذاكان معدل الفائدة ومستوى القيم المالية مرتفعا فإن المحفوظات النقديةتتقلص لأن المتعاملين يسعون إلى الإستثمار في السوق النقدية وإعطاء القروض
- إذا كانت القروض منخفضة فإن المحفوظات النقدية لأجل المضاربة ترتفع

٣. نظرية بومول – توبين

- وفق لهذه النظرية يحدد الفرد مقدار طلبه على الأرصدة النقدية بمقارنة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للدينار الإضافي من طلبه على النقود
- تقاس المنفعة الحدية بالدينار للاحتفاظ بدينار إضافي من النقود بدلا عن الاحتفاظ به في سنداتو بتكاليف مبادلة السندات التي يتم تفادي تحملها بالاحتفاظ بالنقود
- تقاس التكلفة الحدية للاحتفاظ بدينار إضافي بالفائدة التي يتم التضحية بها بعدم الاحتفاظ بسندات بقيمة دينار

٤. النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان

- يرى فريدمان أن طلب النقود ليس ثابتاً بل هو متغير
- لتفسير عوامل التغيير ينطلق من وضعية شخص يملك ثروة تتوزع إلى:
  i. نقود
  ii. قيم منقولة
  iii. سلع
  iv. عقارات
  v. رأس مال بشري (المستوى التقني والثقافي للفرد)
- هذا الشخص الذي يعمل لمصلحته الخاصة يسعى لاستخدام مكونات ثروته في سبيل الحصول على أكبر قدر من المداخيل ومن أجل ذلك يعمل هذا الشخص على :
  i. طلب النقود
  ii. طلب القيم المنقولة
  iii. طلب السلع
  iv. الخيرات المادية.

العوامل المؤثر في طلب النقود

يرى فريدمان هذه العوامل من خلال مختلف مكونات الثروة باعتبار مستوى سيولتها وهي خمسة:

١. طلب النقود أكثر الموجودات سيولة وهو طلب للإستجابة لحاجيات الإنفاق ويكون مرتفعا كلما ارتفعت الأسعار.
٢. طلب القيم المنقولة أي السندات التي يرتفع الطلب عليها إذا ارتفع مردودها أي معدل الفائدة السندات والأسهم التي يرتبط طلبها بمستوى عائداتها ومستوى الأسعار.
٣. طلب الموجودات المادية التي تدر على صاحبها دخلا ماديا يتعلق بمعطيات تقنية (المسكن و الملبس)لايمكن تقييمه إلا إذا حول إلى كميات نقدية .
٤. طلب الاستثمارات المباشرة التي ينفقها الإنسان على نفسه(نفقات التعليم والتكوين).
٥. المعامل الشخصي :هو معامل يقيم وضعية الشخص ومستواه المادي والفكري وتقاليده في توزيع مكونات ثروته

- قام فريدمان بجمع العناصر المؤثرة في طلب النقود ليصل إلى الطلب الكلي للنقود
- يري فريدمان أن دالة الطلب على النقود تكون أكثر استقراراً خلال الدورات الاقتصادية عما صورتها نظرية كينز
- السبب في استقرار دالة فريدمان للطلب على النقودهو اعتماد الطلب على النقود في دالته على الدخل الدائم بدلا عن الدخل الجاري في دالة كينز
- التقلبات الدورية للدخل الجاري تنشأ عن تقلبات الدخل المؤقت ولاتؤثر على الدخل الدائم إلا بقدر محدود وبتالي فلا يتوقع أن تؤثر في الطلب على النقود بدرجة ملموسة.

مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة:

تقيس مرونة الطلب على النقود مدى استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة عند ثبات باقي العوامل الأخرى حيث إذا كان الاقتصاد أصلا في حالة توازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل ستؤدي الزيادة في الدخل والإنفاق إلى زيادة الطلب على النقود حتى يتعادل مع عرض النقود فيصل سوق النقود إلى التوازن.

الفصل الثالث / نظريات التضخم

أولاً / مفهوم التضخم

التضخم هو حالة ارتفاع مستمر في المستوى العام الأسعار والذي

١. مقياس التضخم :

يقاس التضخم إما ب :

أ - الرقم القياسي للأسعار

ب - بمخفض الناتج المحلي الإجمالي

- التضخم يقيس سرعة ارتفاع الأسعار أي معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار
- التضخم يعد واحد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تهم صانعوا السياسة الاقتصادية في أي بلد بسبب الآثار الضارة التي تنجم عن التضخم و التي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية .

٢. أنواع التضخم :

أ - التضخم البسيط : هو ارتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين 2 و3 في المائة سنويا

- مزاياه
  i. يعتبر من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة
  ii. يعتبر محفزا للاستثمار حيث يحافظ على إستقرارالتكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة
  iii. يخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الإستثمارية

ب - التضخم الزاحف : هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهريا، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة قد تصل إلى 10 في المائة سنويا.

ت - التضخم الحقيقي : هو ارتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين 10 و15بالمائة

- التضخم الحقيقي يعزى إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة مما يشكل تحدياً كبيراً لمخططي السياستين النقدية والمالية حيث يعملون على :
  i. زيادة معدل الفائدة
  ii. زيادة الضرائب

  في محاولة لخفض الإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار

ث - التضخم المكبوت : هو حالة من التضخم غير المنظور اي غير مرائ للمستهلك

- يحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات حيث تعمل الحكومات على
  i. تعطيل قوى السوق
  ii. إعلان أسعار حكومية مثبتة

  مما ينتج عنها هذا النوع من التضخم.

ج - التضخم المفرط : يعتبر من أسوء أنواع التضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما فوق 100 بالمائة سنويا

- يحدث هذا النوع من التضخم في حاللت الحروب و الأزمات الكبرى.

٣. أثار التضخم

التضخم ظاهرة نقدية ينجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية:

أ - **الآثار الإجتماعية** :يتمثل الأثر الإجتماعى الضار للتضخم من خلال :

i. عملية توزيع الدخول

ii. اجتذاب القوة الشرائية من أصحاب الدخول الضعيفة إلى أصحاب الدخول المرتفعة والمستثمرين

مما يؤدى إلى إختلالاتفى العلاقات الإجتماعية وتعميق الصراع بين مختلف القوى الإجتماعيةالمختلفةوالذي يطغى بين الحين والآخر متخذا شكل الإضرابات العمالية وبالتالى زيادة تعطيل الطاقة الإنتاجية ومنه عدم استغلال الطاقات فىالإقتصاد الوطني

ب - **الآثار الاقتصادية** :هذه الآثار متعددة تتنوع آثارها الاقتصادية وفقاً لحدة التضخم ونوعهوإن كانت جميعها تؤدي إلى إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي فعلى سبيل المثال :

i. **الأسعار النسبية**: قد يُحدث التضخم اختلالات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات مما يتسبب في تغيرات في هيكل الكميات التوازنية للقطاعات الاقتصادية ومستويات التوظيف لديها.

يصاحب ذلك تغيرات في تركيبة الطلب على العمالة مما قد ينتج عنه ارتفاع البطالة في القطاع الذي انخفضت قيمة انتاجه النسبية.

ii. **إختلال في وظائف النقود**:التضخم يتسبب في فشل النقود في تأدية دورها

a. كمقياس للقيمة
b. وسيط في المبادلة
c. وسيلة للمدفوعات الآجلة.

ممايتنتج عنه ما يلي:

a. فقدظيفة مخزن القيمة للنقود
b. تتدهورالثقة بالعملة المحلية كوسيلة للمدفوعات الآجلة و وسيلة لتسوية المدفوعات الدوليةفي حال استمر التضخم
c. ارتفع الطلب النسبي على العملات الأخرى فينخفض سعر صرف العملة المحلية
d. ارتفع فاتورة المستوردات ويتفاقم عجز الميزان التجاري.
e. فقدان الثقة وأزمة نقدية ومالية في حال الاستمرار في التضخم وتفاقمه أكثر

٤. أضرار التضخم

بشكل أكثر تحديداً ان التضخم يؤدي الى :

أ - انخفاض القوة الشرائية وانحدار في رفاه المجتمع.

ب - يوزع الثروة من أصحاب الدخول غير المرنة إلى أصحاب الدخول المرنة.

ت - يؤدي إلى ارتفاع في المخاطر على الاستثمارات، وبالتالي انخفاض في الطلب الكلي وتباطؤ في النمو الاقتصادي.

٥. معالجة التضخم

مواجهة التضخم بالسياسات الاقتصادية وفق العناصر التالية :

أ - السياسة النقدية: هي التحكم بعرض النقود وأسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية (السلطات النقدية) وفق الأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية

- البنوك النقدية تمارس سياسة الرقابة كـ :
  i. ضغط الكتلة النقدية
  ii. حجم الائتمان عن طريق :

١) الأدوات الكمية تتمثل في:

A. سياسة السوق المفتوحة : هي تدخل البنك المركزي بائعاً أو مشتري للأوراق المالية (الحكومية) بهدف التأثير على حجم الائتمان وبالتالي التأثير على مستوى الأسعار ومن ثم في معدلات التضخم.
   - تتحقق هذه السياسة بإدارتين البنك المصرفي من جهة وإدارة البنك التجاري من جهة أخرى

B. سياسة إعادة سعر الخصم : هو سعر الفائدة الذي على أساسه يقوم البنك المركزي بخصم الأوراق المالية لصالح البنوك التجارية.
   - سعر الفائدة على القروض لليلة واحدة : هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل منح القروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية.

C. سياسة نسبة للاحتياطي النقدي: يفرض البنك الركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع عملائها لديه حفاظاً على سلامة الجهاز المصرفي ودعماً لثقة الجمهور فيه.
   - زيادته تحد من قدرة البنوك على الاقراض ومن قدرتها على خلق النقود

٢) الأدوات النوعية:

يتم اللجوء إليها مع أو عوضاً عن الأدوات الكمية خاصة في الأوقات التي لا يحبذ البنك المركزي فيها التأثير على أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض وأهمها:

A. الترشيد الائتماني: تقوم البنوك المركزية عند ظهور البوادر الأولى للتضخم ب :
   i. تحديد حجوم التسهيلات الائتمانية التي يسمح للبنوك منحها
   ii. تعيين شروط منحها من حيث مدد الاستحقاق وتوزيعها القطاعي

- في الفترات التي يتفاقم فيها التضخم تقدم الدولة على وضع سياسة تأطيرية قصريه بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض طوال مدة معينة
- سياسة ترشيد الائتمان تكون جزء من اجراءات اقتصادية أوسع تتسم بتقليص الانفاق العام وتشجيع الادخارات

B. سياسة التدخل المباشر: هي فرض البنك المركزي لـ :
   i. أسعار الفائدة
   ii. تحديد السقوف الائتمانية
   iii. تجميد لجزء من ودائع البنوك التجارية وأرصدتها النقدية
   iv. فرض علاوة على نسبة الاحتياطي القانوني

رغبة من البنك المركزي في تغيير نسبة الائتمان والقروض الممنوحة.

C. **الإقناع الأدبي: هوويام البنك المركزي بـ :**

i. التوجه بصورة غير رسمية إلى البنوك التجارية والطلب منها بالتوسع الائتماني في فترات

ii. الركود التقليل من منح التسهيلات خلال فترات الرواج المصحوب بالتضخم.

وجهة نظر النقديين والكينزيين في التضخم:

١. النقديين: انطلاقاً من التوازن في المدى البعيد E: ان الزيادة في عرض النقود يؤدي الى زيدة الطلب الكلي مما يؤدي الارتفع الأسعار و الانتاجF.

- العمال يدركون الانخفاض في القوة الشرائية للدخول ==> ترتفع الأجور ==> ينخفض العرض الكلي قصير الأجل ==> فينخفض الانتاج وترتفع الأسعار G.
- زيادة عرض النقد مرة أخرى يكرر السيناريو السابق فنصل إلى النقاطH و J تباعاً
- في حال سيادة التوقعات الرشيدة ننتقل إلىG و J فوراً دون المرور بـF و H .

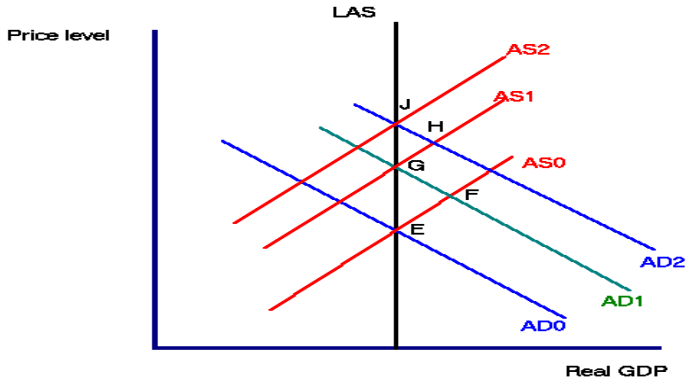

٢. الكينزيين: يتفق الكينزيين مع النقديين أن التوسع في عرض النقود يتسبب بالتضخم، ولكن أولاً:

ليس عرض النقد السبب الوحيد في التضخم،

وأنما هناك الزيادة في الانفاق الخاص والعام المستقل،

التخفيض في الضرائب،

الزيادة في الاستثمار المخطط، والصادرات.

يحدث التضخم بسبب المغيرات المالية بشكل أبطى

التوسع المالي مقيد ومحدود إذا ما قارنناه بالتوسع النقدي.

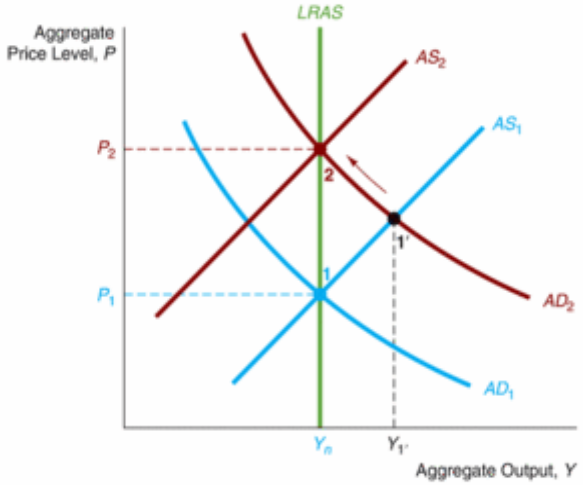

الفصل الرابع/ البنوك التجارية

أولاً / مقدمة

- نشأة البنوك من الصاغة والتجار الكبار في العصور الوسطى و ماقبل ذلك الى القيام بالوساطة المالية بالمفهوم الحديث بنك البندقية 1587 وبنك امستردام 1609
- يتكون الجهاز المصرفي لاي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقاً لتخصصها و الدور الذي تؤدية في الاقتصاد
- فهنالك البنوك التجارية التقليدية وهناك البنوك المتخصصة من بنوك الاقراض الزراعي و الإنماء الصناعي و تمويل التجارة الخارجية

ثانياً / مفهوم البنك

البنك :هو مؤسسة ربحية تمارس الوساطة المالية ما بين الفئات ذات الفائض التقدي و الفئات ذات العجزالنقدي.

البنك : هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لإستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية .

البنك : هو المؤسسة التى تتوّسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة تقوم البنك بتثمارها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب

البنك : هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كلّ وظائف البنوك من استقبال الودائعو منح القروض و توفير وسائل الدّفع و تسييرها

ثالثاً / مفهوم البنوك التجارية :

البنوك التجارية : هي البنوك التي تقوم أساساً بقبول الودائع المختلفة من اصحاب الفائض و منح التسهيلات الائتمانية بأنواعها لأصحاب العجز مقابل هامش من الفائدة الذي يغطى تكاليف الوساطة و أنواع المخاطرة المرتبطة بعملية الوساطة المذكورة

عنصري التوازن في عمل البنوك

١. السيولة :

المصرف يتعامل بأموال الناس لذا فعليه أن يكون حاضر لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبون فيه من ودائعهم

تتمثل سيولة البنك بشكل عام في السرعة التي يمكن للبنك فيها تحويل موجوداته الى نقدسائل

٢. الرّبحية

- تعظيم الأرباح هوالهدف الأول و الأخير لأي بنك تجاري تقليدي
- كلما ارتفعت سيولة البنك التجاري كلما انخفضت ربحية .... لماذا؟
- وعية فعلى البنك تحقيق توازن امثل بين هذين العنصرين

وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. قبول الودائع :التي قد تكون بعضها

أ - ودائع تحت الطلب

ب - ودائع لأجل محدد

ت - ودائع ادخارية.

٢. تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية :

المساهمة في تمويل المشروعاتو ذلك من خلال :منح القروض او الائتمان بمختلف انواعها

أ - قروض قصيرة و قروض متوسطة الاجل

ب - قروض طويلة الأجل (خاصة البنوك المتخصصة)

ت - حسابات الجاري مدين

٣. إصدار خطابات الضمان

٤. إصدار خطابات الاعتماد: **تحويل العملة إلى الخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلّق بعمليات الاستيراد**

٥. خصم الأوراق التجارية

٦. صرف العملات

٧. اصدار دفاتر الشيكات و بطاقات الائتمان

٨. تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة

٩. القيام بأعما الوكالة

١٠. اصدار النشرات الاقتصادية

رابعاً / عملية خلق النقود

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من إحتياطات نقدية فائضة والتي تتوفر لها بعد الوفاء بالإحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي .

- **لفهم عملية خلق النقود افترض ان :**
  - **النظام النقدي فيه بنك تجاري واح، وبنك مركزي**
  - **نسبة الاحتياطي القانوني تساوي (10%)**
  - **كل ما يقرضه البنك يعود إليه كودائع**
  - **الوديعة الأولية تساوي 1000 ريالاً**

الودائع	الاحتياطي القانوني (10%)	القروض
1000.0		
1000	100 الاحتياطي القانوني = 1000 * (10%) = 100ريالاً	
1000	100	900 القروض = 1000 - 100= 900
900 الوديعة الثانية= 900 ريالاً مجموع الودائع = 1900 ريال	90.0 الاحتياطي القانوني = 900 * (10%) = 90ريالاً مجموع الاحتياطيات = 190 ريالاً.	810.0 القروض = 900 - 90= 810ريالاً ومجموع القوض = 1710 ريالاً.
810.0 الوديعة الثالثة= 810 ريالاًمجموع الودائع = 2710 ريال	81.0 الاحتياطي القانوني = 810 * (10%) = 81ريالاً مجموع الاحتياطيات = 271 ريالاً.	729.0 القروض = 810 - 81= 729ريالاً مجموع القوض = 2439 ريالاً.
729.0	72.9	656.1
0	0	0
10000.0	1000.0	9000.0

تستمر هذه الدورات وتتناقص الودائع فللاحتياطيات فالقروض من دورة إلى أخرى...حتى تصبح كلها أصفاراً

- ✓ عندها يكون مجوع الودائع = الوديعة الأولية \ نسبة الاحتياطي القانوني =1000\10%= 10000 ريالاً
- ✓ يكون مجموع الاحتياطي القانوني = الوديعة الأولية = 1000 ريالاً
- ✓ يكون مجموع القروض يساوي مجموع النقود المخلوقة = 9000 ريالاً حيث ان 10000- 1000 ريالاً.

المضاعف النقدي البسيط : هو القيمة اتي تساوي1\نسبة الاحتياطي القانوني

ويعبر عن بالمعادلة التالية :

$$\text{المضاعف النقدي غير البسيط} = \frac{1+c}{rr+e+c}$$

الفصل الخامس / إدارة ربحية وسيولة البنك

أولاً / مقدمة

- البنوك التجارية كغيرها من منشآت الأعمال هدفها النهائي هو تحقيق أقصى ربح ممكن لملاكها أو حملة أسهمها.
- البنوك التجارية تعتمد في نجاحها في تحقيق ذلك على
  ١. ثقة جمهور المتعاملين معها في سلامة مركزها المالي
  ٢. قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها تحت جميع الظروف

من الناحية العملية نجد أن هناك شيء من التعارض الظاهري بين هذين الهدفين.

- أن على البنك أن يحتفظ بدرجة مناسبة من السيولة لمقابلة طلبات المودعين غير أن تحقيق ذلك لا يكون إلا على حساب التضحية بالعوائد التي تدعم ربحيتهوعلاوة على ذلك فإن العوائد المرتفعة دائماً مرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل المعروفة بانخفاض السيولةلذلك فإن الإدارة الناجحة للبنوك تسعى لتأمين التوازن بين هدفي السيولة والربحية من خلالخلق درجة عالية من التوافقبين:
  ١. هيكل موجودات البنك (الاستثمارات)
  ٢. هيكل مطلوباته (الودائع).

ثانياً / مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري من جانبين هما:

١. الموجودات (الأصول):

- الموجودا ت : هي تمثل استخدامات البنك للأرصدة النقدية المتاحة
- الموجودات عبارة عن :
  أ - ثروة يمتلكها البنك
  ب - مستحقات قانونية للبنك لدى الغير

مصادر الموجودات :

للموجودات ستة مصادر رئيسة هي:

أ - النقود المحفوظة في خزينة البنك (Vault Cash).

ب - الأرصدة القابلة للتحصيل (Cash in Process of Collection)، مثل الشيكات والحوالات.

ت - أذونات خزانة (Treasury Bills).

ث - القروض قصيرة الأجل.

ج - الأوراق التجارية (Commercial Papers)

ح - القروض والاستثمارات الطويلة الأجل

تحليل موجودات البنك:

- أن جانب الموجودات من الميزانية يعكس تنوع الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري أي كيفية استخدام موارد وتنويع موجوداته بما يضمن له تعظيم أرباحه والاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة لمواجهة طلبات الدائنين وخاصة المودعين الذين قد يرغبون في السحب النقدي من ودائعهم في أي وقت.
- لا بد للبنك من توخي الحذر في عملية المفاضلة بين تحقيق أقصى الأرباح الممكنة وبين الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة وذلك لأن الربحية والسيولة هما هدفان متعارضان.
- الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة معناه حرمان البنك من فرصة تحقيق بعض الأرباح الاستثمارية بسبب احتفاظه باحتياطات زائدة عاطلة.
- ان استغلال البنك معظم موارده في منح القروض والاستثمارات قد تؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة ولكنها تتحقق على حساب انخفاض السيولة واحتمال تعريض البنك إلى مخاطر كبيرة.
- يمكن تقسيم موجودات البنك التجاري إلى ثلاثة أقسام فيما يتعلق بالتعارض بين عاملي الربحية والسيولة:

أ - **الموجودات السائلة :** تنقسم الموجودات السائلة إلى ثلاثة أنواع هي:

i. نقود بخزانة البنك
ii. ودائع لدى المراسلين
iii. ودائع لدى البنك المركزي

ب - **موجودات عالية السيولة :** تضم هذه الموجودات خمسة أنواع هي:

i. قروض قابلة للاستدعاء
ii. أذونات الخزانة
iii. الأوراق التجارية
iv. الأوراق المالية
v. القروض والتسهيلات الائتمانية

ت - **الموجودات الأقل سيولة :** من أهم هذ ه الموجودات

i. القروض الاستثمارات طويلة الأجل (خاصة في القطاع الصناعي والخدمي)
ii. الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل.

- ان مما شجع البنوك على الإقدام على هذا النوع من القروض والاستثمارات هو:

a. السياسات الحكومية الداعمة والمحفزة للبنوك التجارية للمساهمة في تمويل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الأقطار النامية
b. تطور مفهوم السيولة حيث أصبحت السندات الحكومية طويلة الأجل تتميز بدرجة عالية من السيولةبسبب استعداد البنوك المركزية في الأقطار النامية لشراء هذه السندات أو خصمها لتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية.

- تستخدم الموجودات الأقل سيولة (Less Liquid Assets) لتحقيق الربحية في المقام الأولثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية.

٢. المطلوبات (الخصوم وحقوق الملكية):

- المطلوبات هي التي تمثل الموارد النقدية للبنك
- المطلوبات عبارة عن مستحقات للغير على البنك
- ميزانية البنك توضح ما يلي :

أ - المصادر التي يحصل منها البنك على موارده

ب - كيفية استخدام البنك لهذه الموارد

ت - توضح المركز المالي للبنك

- سيولة البنك (Bank Liquidity) تعكسمستوى ما يتمتع به البنك من أمان (أي مدى قدرة البنك على تحويل موجوداته إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب على ودائع العملاء)

مصادر المطلوبات :

للمطلوبات أربعة مصادر رئيسة هي :

أ - رأس المال :يمثل التزام البنك تجاه حملة الأسهم ويعتبر من أهم الموارد الذاتية للبنك.

ب - الاحتياطيات :تمثل

i. الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي

ii. نسبة من الأرباح التي لا توزع على المساهمين لتكوين ما يسمى بالاحتياطي الخاص للبنك.

ت - الودائع : تمثل أهم الموارد غير الذاتية للبنك

i. ودائع تحت الطلب

ii. ودائع لأجل

iii. ودائع ادخارية

ث - القروض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي

تحليل مطلوبات البنك

تقسم مطلوبات البنك إلى قسمين :

أ - المواد الذاتيةللبنك : هي تشكل نسبة قليلة من مجموع موارد البنك و تنقسم إلى قسمين:

i. رأس المال

ii. الاحتياطيات

ب - الموارد غير الذاتية للبنك: تتكون من مصدرين رئيسين هما:

i. الودائع : تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك بشقيها الذاتية وغير الذاتية

تنقسم الودائع إلى ثلاثة أقسام هي:

a. ودائع تحت الطلب

b. ودائع لأجل

c. ودائع ادخارية

ii. القروض من البنوك الأخرى والبنك المركزي:يمثل الاقتراض مورداً آخر من المواد غير الذاتية للبنوك التجارية

a. تستطيع البنوك الاقتراض من بعضها البعض او
b. الاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ أو الملاذ الأخير للحصول على السيولة لمواجهة الطلبات الطارئة من الدائنين.

- القروض تعتبر من الموارد المكملة للودائع إلا أنها لا تمثل سوى نسبة صغيرة جداً من الموارد غير الذاتية
- بينما تشكل الودائع الجزء الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية

صيغ رياضية :

- استناداً لنظام القيد المحاسبي المزدوج (Double Entry) فإن موجودات البنك تكون دائماً مساوية لمجموع مطلوباته وحقوق الملكية
- لذلك يمكن التوصل إلى المعادلات الثلاث التالية:

١. الموجودات = المطلوبات + حساب رأسالمال
٢. حساب رأس المال = الموجودات – المطلوبات
٣. المطلوبات = الموجودات – رأس المال

ان الذي يحقق المساواة بين الموجودات والمطلوبات هو صافي حقوق الملكية(Net Worth)

صافي حقوق الملكية (Net Worth): هو عبارة عن فائض مستحقات المالكين عن القيمة الاسمية للأسهم (رأس المال)

الفصل السادس / البنوك الإسلامية

أولاً / مقدمة

- ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينيات من القرن الماضي حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام 1961.
- كان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي.
- إن الشريعة الإسلامية تحرم ربا البنوك كما جاء في فتوى المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي التي تقول "يؤكد المؤتمر على أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تبعهم هو من الربا المحرم شرعاً".
- كما جاء في قرارات مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة أن "الفائدة على أنواع القروض كلها رباً محرم لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين".

ثانياً / مواردالبنوك الإسلامية

- البنوك الإسلامية تعمل كوكلاء ماليين يقومون بحشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الأموال على أساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشروعات ذات جدوى.
- البنوك الإسلامية تلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في مساعدة منشآت الأعمالفي التغلب على مشكلات التمويل المباشر الذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين.
- التمويل المباشر ينطويعلى مشكلات تماثل مشكلات المقايضة كـ :
  ١. مشكلة عدم توافق رغبات المدخرين والمستثمرين
  ٢. تكلفة الوقت والجهد المبذول في عملية البحث التي يقوم بها الطرفان
  ٣. تكاليف المتابعة والمراقبة والمخاطرة
- البنوك الإسلامية تختلف اختلافاً كبيراً عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد بحيث
  ١. خلوها من المعاملات الربوية
  ٢. طبيعة وحدود مسؤوليتها تجاه عملائها
  ٣. مستوى المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية.

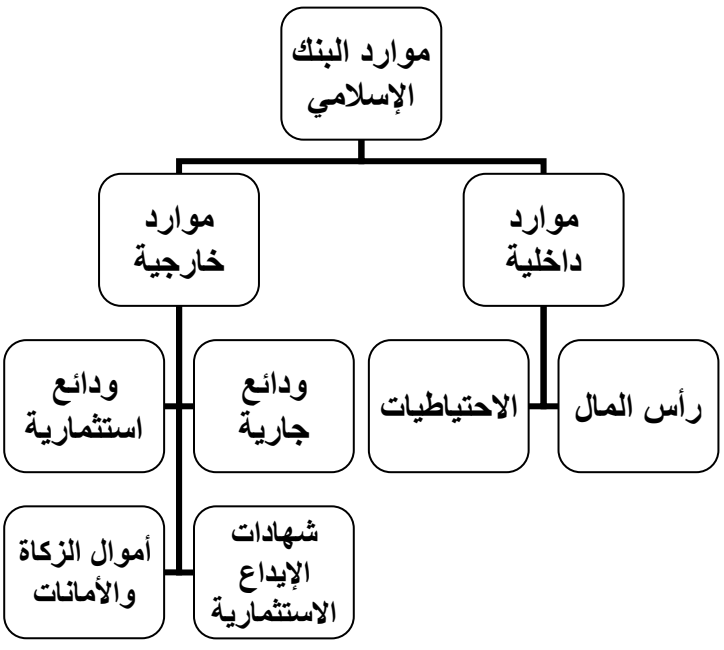

- تنقسم موارد البنك الإسلامي إلى :

١. الموارد الداخلية: تشمل

أ - رأس المال المدفوع

ب - الاحتياطيات: تضم كل من

i. الأرباح غير الموزعة

ii. مخصصات الإهتلاك

iii. صافي الموجودات الثابتة

- لا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقطبل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية.

٢. الموارد الخارجية :أهم مكونات الموارد الخارجية ما يلي :

أ - الودائع الجارية :هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون قيد أو شرط يمكن السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة.

- البنك الإسلامي غير ملزم بدفع أية عوائد مالية صريحة للمودعين في الحسابات الجارية
- يحصلون المودعين على عوائد غير صريحة متمثلة في الحصول على بعض الخدمات المجانية شريطة الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد في حساباتهم الجارية.
- الخدمات المجانية تضم :

i. متابعة تحركات الحساب

ii. تزويد العميل ببيان شهري بها

iii. دفاتر شيكات مجانية متى طلب العميل ذلك

iv. تزويد العميل بالبطاقة الإلكترونية للصراف الآلي.

ب - الودائع الاستثمارية :تشمل الأموال التي يودعها العملاء في البنك ويفوضون البنك حق استثمارها في مقابل حصولهم على نسبة محددة مسبقاً من أرباح الاستثمار أو تحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا به في حالة فشل الاستثمار شريطة ألا تكون الخسارة ناتجة عن إهمال من جانب البنك.

- أن تحقق الربح للمودعين أمرغير مؤكد في البنوك الإسلامية وربما فقد المودعون رؤوس أموالهم جزئياً أو كلياً في حالة تعرض الاستثمار للخسارةوفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة ما قدم من خدمات إدارية وفنية لاستثمار الودائع
- يتم الإيداع في حسابات الاستثمار بموجب عقد مضاربة بين العميل من جهة وهو في هذه الحالة رب المالوالبنك الإسلامي من الجهة الأخرى وهو المضارب الذي سيقدم العمل.
- قد يكون عقد المضاربةغير مُقيد لنوع النشاط الذي سيتم فيه الاستثمار وعليه يحق للبنك التصرف في ودائع الاستثمار بالكيفية وفي المجالات التي تحقق النفع للطرفين بما في ذلكإمكانية خلط أموال الودائع بأموال البنك في مختلف عقود الاستثمار.
- ينص عقد المضاربة في جميع الحالات على نسب اقتسام الربح بين العميل والبنك
- في حالة الخسارة فيتحمل كل من المودعين والبنك نسب من الخسارة تتناسب ونسب مشاركتهم في راس المال.
- الودائع الاستثمارية هي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق.

ت - الحسابات الأخرى الدائنة مثل :

i. تأمينات الاعتمادات
ii. الشيكات المقبولة
iii. الحوالات
iv. الأمانات
v. مطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية
vi. مطلوبات للبنك المركزي

ثالثاً/ استخدامات البنوك الإسلامية

استخدامات البنك الإسلامي :

- استخدامات البنك الإسلامي :هي أصول أو موجودات البنك
- تتكون استخدامات البنك الإسلاميهن :

أ - الاحتياطيات القانونية المطلوبة لتأمين السحب من الودائع

ب - الاحتياطيات الزائدةالتي يحتفظ بها البنك المكونه من نقد بالصندوقوودائع لدى البنك المركزي

ت - الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية

ث - الاستثمارات المباشرة للبنك (الجزء الأكبر والأهم من استخدامات البنك الإسلامي)من خلال :

i. عقود المضاربة
ii. المرابحة
iii. السلم
iv. البيع الآجل
v. الإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار

- الاستثمار الذاتي كان هو السائد عند بداية انطلاقة البنوك الإسلامية قبل خمسة عقود حيث درجت البنوك الإسلامية في تلك المرحلة على امتلاك منشآت أعمال تعمل في :

أ - مجالات تجارة الجملة

ب - البيع بالتقسيط

ت - الاستيراد والتصدير

ث - الاستثمار العقاري في الأراضي ومشروعات الإسكان سواء بالتأجير أو التمليك

ج - مجال الخدمات كالنقل والمواصلات والتأمين وغيرها

- كان دافع البنوك الإسلامية إلى تبني هذا الأسلوب في الاستثمار في ذلك الوقت هو التغلب على مشكلة قلة الطلب على التمويل من البنوك الإسلامية من قبل قطاع الأعمال.
- فلم تكن الصيغ الشرعية للتمويل مألوفة بين رجال الأعمال في ذاك الوقت ممن اعتادوا التعامل الربوي الذي تقدمه البنوك التقليدية وتروج له منذ أمد بعيد في غياب الوعي الديني لدى الشعوب الإسلامية آنذاك.

ثالثاً / قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

تمتلك البنوك الإسلامية عدة قنوات استثمار تتمثل بصورة أساسية في ما يلي:

١. الاتجار و البيوع:

- الإتجار :يهدف إلى تحقيق الأرباح من خلال دخول البنك في عمليات شراء لبعض السلع بقصد بيعها بأسعار تفوق تكلفة شرائها وتحقيق الربح من وراء ذلك.
- تتميز عمليات الاتجار بانتقال ملكية السلع من البائع إلى المشتري فور التعاقد مما يسمح للمشتري بيع السلعة بسعر يضمن له تحقيق هامش من الربح المستهدف.
- يشمل الاتجار في البنوك الإسلامية ثلاثة أقسام من البيوع وهي :

أ - بيع الصرف :هو مبادلة النقد بالنقد و يوصف ببيع الثمن بالثمنكما يحدث في سوق الصرف حيث يتم مبادلة النقد المحلي بالنقد الأجنبي وفق سعر الصرف السائد.

- بيع الصرف من الخدمات الرئيسية التي يقدمها البنك الإسلامي للجمهور.

ب - البيع المطلق:هو البيع المتعارف عليه عادة في أسواق السلع حيث يتم مبادلة السلعة بالنقد

يضم البيع المطلق نوعان هما:

i. البيع الحاضر : هو الذي يتم فيه سداد قيمة السلعة بالنقد في الحال.

للبيع المطلق الحاضر أربعة أشكال وهي:

a. بيع المساومة :يتم فيه البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق عملية المساومة بين البائع والمشتري دون اعتبار للسعر الذي اشترى به البائع بداية.
b. بيع التولية :يتم فيه بيع السلعة بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان.
   - قد يقدم البنك على مثل هذا النوع من البيوع لربطه ببيوع أو سلع أخرى يحقق منها الربح أو للتخلص من مخزون ثبت للبنك عدم جدوى الاحتفاظ به لأي فترات زمنية أخرى.
c. بيع الحطيطة :يتم فيه البيع بسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك.
d. بيع المرابحة :يتم فيه بيع السلعة بسعر يزيد على سعر شراء البنك للسلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع.

أقسام بيع الرابحة : تقسم بيوع المرابحة إلى

١) مرابحة بسيطة (فقهية) :يقوم البنك بشراء بعض السلع دون طلب أو أمر بالشراء من العميلثم يعرض البنك هذه السلع للبيع بربح معلوم يتفق عليه مع الطرف المشتري.

٢) مرابحة مركبة أو مرابحة الآمر بالشراء :لا يقدم البنك على شراء السلع إلا بطلب من العميل الذي يوعد البنك بشراء السلعة متى ما كانت مطابقة للمواصفات والمكان والزمان المتفق عليه في الوعد بالشراء.

- يتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعه البنك في شراء السلعة بمقدار التكاليف التي تحملها البنك وهامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين
- لا يجوز توقيع عقد البيع إلا بعد أن يشتري البنك السلعة ويتملكها وذلك لعدم جواز بيع ما لم يكن مملوكاً.

ii. البيع الآجل : هو الذي يتم فيها السداد في المستقبل.

للبيع المطلق الآجل أربعة أشكال وهي:

a. بيع السلم : هو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر. فهو بيع آجل بعاجل(حيث يتم سداد السعر حاضراً على أن تسلم السلعة في وقت لاحق ومحدد في العقد.

- البائع يحصل على الثمن مقدماً ليستعين به في مقابل التزاماته الخاصة بتوفير السلعة سواء بإنتاجها أو بشرائها من السوق المحلية أو استيرادها من الخارجويكون الثمن في مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير كميات السلعة المتفق عليها في الزمان والمكان المحددين
- يعد السلم الأداة الاستثمارية الأوسع انتشاراً في تمويل الإنتاج الزراعي حيث يوفر للمنتجين التمويل اللازم لعمليات الإنتاج و مدخلات الإنتاج على أن يتم السداد للبنك الإسلامي بتسليمه كميات من المحصول في موسم الحصاد.
- يستفيد البنك من شراء السلعة عن طريق السلم في حالة ارتفاع الأسعار في موسم الحصاد عن السعر المدفوع في السلم كما يواجه مخاطر انخفاض الأسعار.
- يمكن للبنك الإسلامي تأمين مخاطر انخفاض الأسعار بالدخول في عقد سلم موازي يبيع بموجبه كميات السلعة المنصوص عليها في العقد الأول لطرف ثالث ويتسلم الثمن حاضراً على أن يكون الثمن في السلم الموازي أعلى من الثمن المدفوع في العقد الأول.

b. بيع الاستصناع :يتم التعاقد عليه بين المشتري والصانع حيث يطلب المشتري من الصانع إعداد أو إحضار سلعة معينة ويشترط في الاستصناع العمل من البائع

- يطلق على البائع الصانع بينما يسمى المشتري المستصنع
- يطلق على السلعة موضع التعاقد المصنوع.
- ينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً.
- قد يستخدم البنك عقود الاستصناع مع شركات المقاولات عند رغبته في الاستثمار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية كالإسكان الشعبي وتشييد الطرق السريعة والجسور وتحقيق العائد من إدارة تشغيلها لفترة يتفق عليها في العقد بواسطة شركات خاصة بعقود للشراكة

ت - بيع الثمن بالعين

٢. عقود المشاركات

- يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه.
- تكون المسؤولية تضامنية بين البنك والطرف الثاني المشارك في المشروع فيقتسمان الربح أو يتحملان الخسارة بما يتناسب وحصة كل طرف في رأس المال.
- يحق للبنك الإسلامي كشريك أساسي أن يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة.
- هناك ثلاثة أشكال من عقود المشاركة تضم :

أ - المشاركة بالمال:بحيث يساهم الشريك بالمال نقداً حاضراً أو بأصول مادية كالأرض والآلات والمعدات.

ب - المشاركة التزاماً بالذمة: تكون مشاركة كل طرف التزام يؤديه وهو في ذمته إلى حين أدائه.

ت - المشاركة بالعمل (المضاربة): حيث يشارك طرف برأس المال (البنك) والطرف الآخر (العميل) بجهده وخبرته.

- المضاربةيتم التعاقد بين البنك الإسلامي كممول ويسمى رب المال وطرف آخر من أرباب الأعمال أصحاب الدراية والخبرة ويطلق عليه المضارب.
- يقوم الطرف الأول بتقديم رأس المال للطرف الثاني الذي يقوم بإدارة استثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية أو الصناعية والتجارية رأي البعض.
- أنواع المضاربة :
  i. مضاربة مقيدة :فيحدد العقد نوع النشاط أو مكانه وغيره من القيود
  ii. مضاربة غير مقيدة : أي تترك للمضارب فيها الحرية التامة في كيفية استثمار مال المضاربة.
- في حالة الربح :
  - يقتسم الطرفان الربح الناتج عن المضاربة بينهما بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً.
  - يسمح عقد المضاربة للبنك بالمشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسبة أعلى من الربح تعويضاً له عن العمل الذي بذله.
- في حالة الخسارة :
  - يتحمل كل طرف خسارة ما قدمه للمساهمة في المضاربة فيخسر البنك الأموال التي قدمها ويخسر عامل المضاربة ما تحمله من تكاليف لإدارة مشروع المضاربة
  - البنك الإسلامي في حالة المضاربة يتحمل مخاطر خسارة أمواله التي ساهم بها في المضاربة كاملة إذا كانت هذه الأموال من موارده الذاتية (راس المال و الاحتياطيات و المخصصات والأرباح غير الموزعة) وهي حالة نادرة تحذ عند بداية أعمال بنك حديث التأسيس
  - أما إذا كانت هذه الأموال من مصادر خارجية من حسابات الودائع أو من إيرادات بيع شهادات استثمارية للبنوك الأخرى أو للبنك المركزي فإن البنك الإسلامي لا يتحمل مخاطر هذه الخسائر ويتحملها المودعين أو حملة شهادات الاستثمار من بنوك تجارية أو البنك المركزي. وتقتصر خسائر البنك في هذه الحالة على نصيب هذه المضاربة الخاسرة من التكاليف الإدارية للبنك.

الفصل السابع / البنوك المركزية

أولاً / مقدمة

- تعتبر البنوك المركزية حديثة المنشأ نسبياً باستثناء بنك انكلترا(Bank of England) الذي تم تأسيسه كبنك خاص في سنة 1694 وتم تأميمه في سنة 1946،
- النظام الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve System) في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأسس في سنة 1913 وباشر أعماله في سنة 1914
- إن معظم البنوك المركزية قد تم تأسيسها على نظام واسع بعد الحرب العالمية الأولى كبنوك خاصة في بداية الأمرولكن زادت سيطرة الحكومات على هذه البنوك في عقد الثلاثينات من القرن العشرين بسبب الكساد الاقتصادي الكبير خلال الفترة1929-1933 وشيوع الفكر الكينزي مما أدى في النهاية إلى تحويل معظم البنوك المركزية إلى بنوك مركزية حكومية بعدانتهاء الحرب العالمية الثانية.
- في الأقطار النامية تأسست البنوك المركزية بعد حصول هذه الأقطار علىاستقلالها السياسي بلعتبار البنك المركزي مؤسسة حكومية غير ربحية مخولة بإصدار العملة المحلية وإدارة النقد.
- أدت التطورات الاقتصادية إلى زيادة أهمية البنك المركزي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية والاقتصادية مما تطلبتأسيس علاقة جديدة بين البنك المركزي والحكومة بما يضمن تحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في تحديد أولويات السياسة النقدية و تعريف اليات التنسيق بينها وبين السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة من خلال الإدارة النقدية السليمة وضمان استمرارية السياسة النقدية بعيداً عن التغيرات السياسية وتعاقب الحكومات في السلطة التنفيذية.

ثانياً / مفهوم البنك المركزي

البنك المركزي : هي الهيئة المسئولة عن متابعة النظام النقدي في الدولة

ثالثاً / مسؤوليات البنك المركزي :

يندرج تحتها الكثير من المسؤوليات مثل :

١. متابعة النظام النقدي
٢. المحافظة على استقرار الأسعار
٣. متابعة مستويات النمو
٤. استهداف التضخم
٥. إصدار العملة
٦. إدارة الاحتياطيات من العملات وغيرها
٧. المراقبة على البنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية

رابعاً /وظائف البنك المركزي :

تتمثل وظائف البنك المركزي في مل يلي :

١. بنك الحكومة :

أ - يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية

ب - يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات)

ت - وكيل عن الحكومة بحيث يقوم بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية

ث - يتولى إدارة الدين العام بحيث تحال الإيرادات والضرائب والرسوم الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة.

ج - يعتبرالمستشار الاقتصادي للحكومة فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامةوالسياسة النقدية بوجه خاص.

ح - يعتبر المسؤول عن إدارة و توفيراحتياطيات الدولة من العملات الأجنبيةوغيرها بما يضمن إستقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية

٢. إصدار العملة الوطنية :يعتبر البنك المركزي :

أ - السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية

ب - تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى

ت - المحافظة على استقرار صرف العملة (من أجل دعم الثقة بالعملة الوطنية)

- **أن إصدار العملة لا يقتصر على طباعتها وسكها**

٣. بنك البنوك :

- **لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد**
- **يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية**
- **يطلق على البنك المركزي بنك البنوك للأسباب ثلاثة التالية :**

أ - يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية.

ب - يعد الملجأ الأخير لإقراض (Lender of Last Resort) للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ.

ت - يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية (Cleaning House)

- **المقاصة : ه ي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها عن طريق عملية التحويل من حساب البنك مدين إلى حساب البنك دائن**
- **من خلال عملية المقاصة يستطيعالبنك المركزي متابعة ضبط السيولة المتوفرة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب قيمة الأصول التي تحتفظ بها.**

٤. إدارة عرض النقد :

- ان التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي
- يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة.
- أهداف الرقابة على الائتمان : من أهمها ما يلي :
  - أ - تقليل الآثار السلبية للدورات التجارية على مستوى التوظف
  - ب - زيادة معدل النمو الاقتصادي
  - ت - تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- يسيطر البنك المركزي على نمو عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقديةالتالية
  - أ - تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي التي يجب على البنوك التجارية المحافظة عليها
  - ب - سعر اعادة الخصم
  - ت - عمليات السوق المفتوحة

٥. ضبط عمل المؤسسات المالية :

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- أ - حماية الأموال العامة (خاصة الودائع الشخصية) وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.
- ب - توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.
- ت - تنظيم عملية خلق النقود بلعتبارها من أهم معالم النظم النقدية.
- ث - تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكاف من قبل المؤسسات المالية مثل صغار المزارعين وصغار المستثمرين والراغبين في شراء المساكن لأول مرة وغيرهم.
- ج - إدارة إصدار أدوات الدين العام كأذونات الخزانة و السندات الحكومية

خامساً / أهمية تطبيق الضوابط

مزايا تطبيق الضوابط :

١. تسهم في زيادة ثقة الجمهور في القطاع المصرفي الذي يلتزم بتطبيق هذه الضوابط.
٢. تلزم قوانين الإفصاح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بالكشف عن جميع المعلومات المحاسبية المتعلقة بالخدمات التي تقدمها لعملائها
٣. تحسين مستوى الأداء.

عيوب تطبيق الضوابط :

يعتقد البعض أن إلزام المؤسسات المالية التقيد بالضوابط التي تفرضها السلطات النقدية من شانها:

١. زيادة التكلفة على هذه المؤسسات
٢. تقليل المنافسة بالمقارنة مع المؤسسات غير المشمولة بهذه الضوابط.
٣. لا تشجع على الإنفاق في مجال البحث والتطوير لتقديم خدمات جديدة للجمهور

سادساً / التأمين على الودائع

- تم إنشاء أول مؤسسة فدرالية لتأمين الودائع في الولايات المتحدة في سنة1934 بعد حدوث أسوأ سلسلة من الافلاسات شهدتها البنوك في التاريخ الأمريكي
- تم إنشاء صناديق التأمين على الودائع من أجل تحقيق هدفين هما :
  ١. حماية مدخرات صغار المودعين
  ٢. تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي من خلال الحد من الأزمات المصرفية الناتجة عنإندفاع المودعين بسحب ودائعهم من البنوك التجارية، وبالتالي التسبب في حدوث نقص خطير في السيولة.

سابعاً / ميزانية البنك المركزي

- يعتبر البنك المركزي هو المحرك الأساسي لآلية النظام النقدي وذلك بحكم الوظائف التي يقوم بها وفي مقدمتها إصدار العملة الوطنية وتنظيم النقد أو إدارة الائتمان.
- ميزانية البنك المركزي يعكس مبدأ القيد المحاسبي المزدوج بما يحتم تساوي جانب الموجودات (الأصول) مع جانب المطلوبات (الخصوم) زائداً حساب رأس المال أي أن:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم + حقوق الملكية

Total Assets = Total Liabilities + Equity

- يوضح الجدول التالي موجزاً مبسطاً وافتراضي لميزانية البنك المركزي التي تبين مصادر أمواله وأوجه استخدام هذه المصادر وهي لا تختلف عن ميزانية أي بنك تجاري من حيث مكوناتها التي تشتمل على الموجودات (الأصول أو الاستخدامات) والمطلوبات (الخصوم أو المصادر).

الموجودات (الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
١. الموجودات الأجنبية. ٢. حقوق على الحكومة. ٣. حقوق على البنوك التجارية. ٤. حقوق على المؤسسات التجارية الأخرى. ٥. موجودات أخرى.	٦. الاحتياطيات النقدية: ▪ عملة في التداول. ▪ ودائع البنوك التجارية. ▪ ودائع المؤسسات المالية الأخرى. ٧. الودائع الحكومية. ٨. المطلوبات الأجنبية. ٩. حسابات رأس المال. ١٠. مطلوبات أخرى.
المجموع	المجموع

- الاختلاف الأساسي بين ميزانية البنك المركزي وميزانية أي بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى يتمثل في:

١. المكونات الرئيسية لكل من الموجودات والمطلوبات وخاصة فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية وأثرها على عرض النقود والسيولة المحلية

٢. مستحقات البنك المركزي على الحكومة بحكم كونه وكيلها المالي والمسؤول عن إدارة الدين العام.

ثامناً / البنك المركزي وسلامة النظام المصرفي

- ان من أهم المشاكل التي تهدد استقرار النظام المصرفي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواءالأزمات المالية وما يتبعها من انهيارات في البنوكوقد زادت خطورة هذه الأزمات في الفترة الأخيرة حيث

١. تحولت إلى ظواهر مالية متكررة الحدوث

٢. زادت أحجام الخسائر المرتبطة بها إلى حد يفوق تصور المراقبين حول العالم

تاسعاً / تأثير التكافؤ المعلوماتي على كفاءة النظام المصرفي

١. الاختياري السيئ(Adverse selection) :

- يحدث الاختيار السيئ (Adverse selection) عندما يقع الاختيار على المشروعات أو العملاء الأكثر عرضة للفشل والخسارة وعدم القدرة على السداد، أي المقترضين ذوي المخاطر العالية.
- البنك المركزي يتلقى طلبات للتمويل من مستثمرين لديهم مشروعات مدروسة يتوقعون منها عائداً مجزياً وتنطوي على مخاطر عادية
- وكذلك يتلقى طلبات من مستثمرين آخرين غير متيقنين من جدوى مشروعاتهم التي يرغبون في تمويلها أو تنطوي مشروعاتهم على درجة عالية من المخاطر

٢. المغامرة ألا أخلاقية(Moral Hazard) :

- تحدث مشكلة المغامرة ألا أخلاقية (Moral Hazard) نتيجة لعدم التكافؤ المعلوماتي حول مستقبل سلوك أطراف التعاقد حيث يتمكن أحد الطرفين من تحميل الطرف الآخر بتكاليف سلوكه غير الأمين أو المخالف لما تم الاتفاق عليه في العقد.
- تحدث هذه المشكلة بعد إبرام العقد حيث يواجه البنك مخاطر إقدام المستثمر على استخدام القرض في أنشطة ذات مخاطر عالية غير المتفق عليها في العقد والتي تحددت على أساسها المخاطر المرتبطة بها سعر الفائدة.

عاشراً / أهم مسببات معالم الأزمات المالية والمصرفية:

١. ارتفاع معدلات الفائدة

٢. زيادة عدم التيقن

٣. تدهور القيمة الصافية

٤. انهيار سوق الأسهم

٥. التدهور المفاجئ لسعر الصرف

إن ظهور بوادر الأزمة المالية في بعض البنوك يؤدي إلى تسارع المودعين إلى سحب أموالهم من البنوك. ولا تقتصر عمليات السحب في هذه الحالة على البنوك التي تعاني من العسر المالي بل تتعدى ذلك بمرور الوقت لتعم جميع البنوك وذلك بسبب عدم قدرة المودعين على الحصول المعلومات الصحيحة التي تمكنهم من التمييز بين البنوك المتعسرة وغير المتعسرة.

احدى عشر / إجراءات تنظيم العمل المصرفي

ان الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم العمل المصرفي تهدف في النهاية إلى تأمين سلامة النظام المصرفي و رفع كفاءة أداءه من خلال إيجاد الحلول لمشكلتي الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقيةمن خلال مايلي :

١. الشبكة الحكومية للسلامة : فيها
   أ - تأمين الودائع
   ب - الدعم المالي
٢. ضوابط على الأصول و رأسمال
٣. الترخيص أو إحتياطيات الفحص
٤. متطلبات الإفصاح
٥. الإجراءات الفورية للتصحيح

اثنى عشر / استقلالية البنك المركزي

- برزت الحاجة إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وذلك بسبب الطبيعة المعقدة للمشكلات النقدية المتشابكة التي يواجهها أي قطر في الوقت الحاضر في بيئة اقتصادية متغيرة.
- أن العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي تعتمد على التنسيق المتبادل بين سياستيهما المالية والنقدية وهو شرط ضروري لإدارة الشئون المالية والنقدية للدولة على أسس سليمة.
- إن الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن الحكومة ربما كانت مسألة غير واقعية كما أن إلحاق البنك المركزي بوزارة المالية من شأنه حرمان البنك من ممارسة دوره المهم في توجيه النظام النقدي والائتماني للاقتصاد القومي بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

الفصل الثامن/ النقود والبنوك في المعاملات الدولية

أولاً / النقود الدولية

- في التعامل الدولي لابد في النهاية من تحويل عملة أحد الدولتين طرفي التعامل إلى عملة الدولة الأخرى.
- أن المصدرون في أي بلد قد يقبلون بعملة البلد المستورد لكنهم يحتاجون في النهاية إلى تحويلها إلى عملتهم المحلية
- يتم التحويل من عملة إلى أخرى عادة عن طريق البنوك التجارية المنتشرة في عواصم الدول.
- تقدم معظم البنوك خدمة تبديل العملة مباشرة
- توزع البنوك الأرصدة النقدية المتاحة لها على محافظ للاستثمار تضم ودائع بالعملات الأجنبيةلتحقيق العائد عليها من خلال :
  ١. الفروق السعرية بين سعر الشراء وسعر البيع
  ٢. المضاربة

حيث تشتري العملة الأجنبية في الأسواق المحلية أو العالمية لتبيعها مرة ثانية لعملائها محلياً أو في أسواق الصرف العالمية عندما ترتفع أسعارها.

ثانياً / مفهوم أسواق الصرف

أسواق الصرف: هي أسوق يتم فيها تبادل العملات المتداولة عالمياً.

- ليس لسوق الصرف العالمي من وجود مكاني أو زماني محدد وإنما يتحقق وجوده بتعامل مجموعة من البنوك في شراء وبيع العملات يومياً وعلى مدار ساعات الليل والنهار، ويتسع نطاق هذه المعاملات ليشمل جميع أرجاء العالم
- بفضل توفر التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالاتتتحقق المنافسة التامة في هذه السوق نسبةالى :
  ١. وجود الأعداد الكبيرة من المشاركين فيها
  ٢. عدم قدرة أي مشارك بمفرده على التأثير على الأسعار
  ٣. حرية الدخول إلى السوق والخروج منها دون قيود أو تكلفه مانعه
  ٤. توفر المعلومات باستمرار لجميع المشاركين بفضل تطور وسائل الاتصالات الحديثة بما لا يدع مجالاً لأي تباينات في أسعار صرف العملة الواحدة بين العواصم الكبيرة في العالم.

ثالثاً / الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي

تتمثل الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي في ما يلي :

١. البنوك التجارية :

لمختلف الدول ناتجاً عن عملائها من المستوردين والمصدرين، والراغبين في الدراسة أو السياحة أو العلاج وغيره من الخدمات بالخارج

٢. البنوك المركزية :

للدول بغرض :

أ - استثمار احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية أو

ب - قيامها بعمليات لشراء وبيع العملات الأجنبية في بعض الحالات بهدف:

i. حماية عملتها أو

ii. المحافظة على استقرار سعر صرفها بالعملات الأخرى.

٣. المضاربون :

الذين يشترون العملات أو ينقلون أرصدتهم من عملة إلى أخرى بغية تحقيق الأرباح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيعسواءاً أفراداً ومؤسسات

رابعاً / محددات الطلب على العملة

- **الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق من طلب الأفراد على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية.**
- **الطلب على أي سلعة يعتمد على :**
  1. **الدخل**
  2. **سعر السلعة**
  3. **سعر السلعة البديلة**
  4. **التوقعات**
  5. **الأذواق**
- **بدائل الواردات من السلع والأصول الماليةهي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات والأصول المالية المعروضة محلياً.**

خامساً / دالة الطلب على العملات الأجنبية

يمكن صياغة دالة الطلب على العملات الأجنبية كالآتي:

$$D¥ = f\ (P¥\ ,\ P^{Y/W}\ ,\ i^{Y/W},\ RGDP^{W}\ldots\ldots\ )$$

حيث إن :

D¥ :الكمية المطلوبة من الين الياباني.

P¥ : سعر صرف الين في الأسواق العالمية.

$P^{Y/W}$:متوسط أسعار السلع والخدمات اليابانية بالنسبة لأسعارها العالمية.

$i^{Y/W}$: متوسط سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأجنبية.

$RGDP^{W}$:الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الأخرى.

- **العلاقة بين سعر صرف الين والطلب العالمي عليه علاقة عكسية فكلما انخفض سعر صرف الين كانت الصادرات اليابانية أقل سعراً بالعملات الأجنبية وبالتالي يزيد طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية وتزيد الكمية المطلوبة من الين الياباني.**
- **وإذا ارتفع سعر صرف الين ترتفع أسعار السلع والخدمات اليابانية مقومة بالعملات الأجنبية مما يقلل من الطلب عليها وبالتالي تقل الكمية المطلوبة من الين في الأسواق العالمية.**

عوامل أخرى محددة للطلب على العملة :

من أهم العوامل الأخرى المؤثرة في سعر صرف الين على سبيل المثال :

1. **مستوى الأسعار النسبية : اي الأسعار في اليابان بالنسبة للأسعار العالمية للسلع والخدمات**
2. **مستوى أسعار الفائدة النسبية : اي سعر الفائدة في اليابان بالنسبة لما هي عليه في باقي دول العالم**
3. **مستوى الدخل المحلي الحقيقي في دول العالم**

سادساً / محددات عرض العملة

يتولد عرض الين الياباني عن رغبة المستوردين والمستثمرين اليابانيون في استيراد السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية. حيث يسعى المستوردون والمستثمرون في هذه الحالة إلى بيع الين أي زيادة الكمية المعروضة منه وشراء العملات الأجنبية أي زيادة طلبهم عليها لسداد قيمة وارداتهم من السلع والخدمات أو الأصول المالية. لذلك فإن عرض الين يمثل طلب اليابانيون على العملات العالمية، ويتحدد بنفس العوامل السابقة ولكن من وجهة نظر اليابانيين.

سابعاً / آليات تحديد سعر صرف

- أن الطلب على الين في أسواق الصرف العالمية يمثله :
  - منحنى طلب ذو انحدار سالب لأن طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية**يزداد كلما انخفض** سعر صرف الين فتزيد بذلك الكمية المطلوبة من الين.
  - منحنى عرض ذو انحدار موجب لأن اليابانيون يعرضون عملتهم للبيع من أجل استيراد السلع الأجنبية**كلما انخفضت قيمة الين زادت** أسعار السلع الأجنبية مقومة بالين فيقل الطلب عليها وتقل الكمية المعروضة من الين.
  - اذاً العلاقة طردية بين سعر صرف الين والكمية المعروضة منه خلال أي فترة زمنية.
- يتحدد سعر صرف العملة باحدى الطريقتين :

١. تفاعل قوى الطلب والعرض على العملة في الأسواق العالمية للصرف :تحديد سعر الصرف بقوى السوق
   - تعد سوق الصرف العالمي سوقاً للمنافسة التامة حيث إن :
     - أ - العدد الكبير من المتعاملين
     - ب - تجانس السلع المتداولة
     - ت - حرية الخروج والدخول
     - ث - توفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف.

   تحت هذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالمياً بتفاعل قوى العرض والطلب، تماماً كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة.
   - ليس بالضرورة أن يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية وما يترتب عليه من انخفاض في أسعار الواردات إلى زيادة الكمية المطلوبة منها محلياً.
   - انما يتوقف الأمر على طبيعة السلع المستوردة ومرونة الطلب عليها. كذلك، وحتى
   - لو فرضنا زيادة الكمية المطلوبة من الواردات فليس بالضرورة أن تتمكن الدول المصدرة من مقابلة هذا الطلب بزيادة في إنتاجها، فالنتيجة تعتمد على مرونة العرض بالنسبة للتغير في الأسعار.

٢. تدخل البنوك المركزية للدول للتأثيرعلى أسعار صرف عملاتها : تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي
   - أن حركة أسعار الصرف محكومة بـ :
     - أ - النظام النقدي العالمي السائد
     - ب - ما تمليه الاتفاقيات الدولية من تثبيت أو تعويم لأسعار صرف العملات من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها.

- عادة ما تلجأ البنوك المركزية إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف هما :
  - أ - التدخل المباشر
  - ب - التدخل غير المباشر
- النظم النقدية الدولية :
  - أ - نظام سغر الصرف الثابت
  - ب - نظام سغر الصرف لمعوما

ثامناً / البنوك الدولية

- البنوك الدولية (International Banks) أو البنوك متعددة الجنسية (Multi National Banks) : هي تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.

تاسعاً / دور البنوك الدولية في التجارة العالمية

- ان صدور العديد من القوانين في كثير من الأقطارادى الى توسع دور البنوك الدولية في :
  ١. تمويل التجارة العالمية
  ٢. عمليات الإقراض
  ٣. الاقتراض الدولي الحكومي والخاص
  ٤. الاستثمار المالي

خاصة عندما تم إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال التي كان من شأنها تطوير الأسواق المالية والنقدية في هذه الأقطار ومن ثم انعكس هذا التطور على الصعيد الدولي

عاشراً / أنواع البنوك الدولية

- أدى التطور الكبير للبنوك الدولية في الاقتصاد الدولي إلى زيادة حدة المنافسة ليس بين البنوك المحلية فحسب بل كذلك بينها وبين البنوك الدولية.
- أصبح لعملاء البنوك الخيار في التعامل المصرفي محلياً وخارجياً وذلك سعياً وراء الخدمات المصرفية المتقدمة وتنوعها التي تقدمها البنوك لعملائها بفضل التقدم التقني والضغوط التنافسية فيما بينها من أجل زيادة حصة كل منها في الأسواق المحلية والخارجية أو المحافظة على هذه الحصة على الأقل.

١. البنوك المراسلة (Correspondent Banks)

- الخدمات التي تقدمها البنوك المراسلة تشتملعلى :
  - أ - الاعتمادات المستندية
  - ب - الحوالات
  - ت - استلام وتسليم الأموال
  - ث - تنفيذ عمليات الاستثمار الأجنبي وغيرها

بالإضافة إلى العديد من الخدمات المالية الدولية الأخرى التي تقدمها هذه البنوك إلى عملائها.

- البنوك المراسلة من أقدم أنواع البنوك

٢. مكاتب التمثيل (Representative Offices) :

- مكاتب التمثيل ليس لها صلاحيات واسعة حيث أنها لا تتمكن من قبول الودائع أو تقديم القروض أو قبول الحوالات وتحويل الأموال.
- إن عددا كبيرا البنوك الدولية سعي إلى تبني ترتيبات تضمن كفاءة عملياته وذلك بإنشاء ما يسمى بمكاتب التمثيلو ذلك من اجل رصانة ومرونة وضعها المالي
- أن الغرض الرئيسي من إنشاءمكاتب التمثيل هو لتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة في تلك الدول ومحاولة استقطاب رجال الأعمال والشركات في تلك الدول للتعامل مع البنوك التي تتبع لها هذه المكاتب.

٣. بنوك الأفشور(Offshore Banks) :

- هي البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه حيث تنحصر أعمالها في عمليات التمويل الدولي.
- تستفيد هذه البنوك من إمكانية القيام بـ :
  - أ - الاتصالات الفورية مع الأسواق النقدية الدولية بأوقاتها الزمنية المتباينة
  - ب - مزايا انخفاض نسب الضرائب أو عدم وجودها في الأقطار التي تتواجد فيها هذه البنوك.

٤. فروع البنوك الأجنبية (Foreign Subsidiary Banks) :

- قامت البنوك في الأقطار المتقدمة بتأسيس ما يسمى بالبنوك الأجنبية التابعةوهي مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيس (Parent Bank)
- تتمتع هذه البنوك بميزة مهمة هي أنها تظهر أمام عملائها في الدول المضيفة بصفة محلية (Local Identity) حيث تكون عادة الإدارة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم إمكاناتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية.

٥. البنوك المشتركة (Consortia Banking)

- استمرت البنوك الدولية بالتطور حيث برزت في منتصف الستينات من القرن العشرين في أوربا ظاهرة البنوك المشتركةأوالتجمع المصرفي
- تقديم هذه البنوك قروض بصفة مشتركة (Syndicated Loans) لتمويل مشروعات دولية كبيرة.

الفصل التاسع / تقنية المعلومات و الإتصالات في النقود

أولاً / تمقدمة

- انعكست التطورات الحديثة في ثورة المعلومات والاتصالات على أداء القطاع المالي بصفة عامة وعلى أداء القطاع المصرفي على وجه الخصوص.
- لقد كانت البنوك التجارية سباقة في تبني التقنيات الحديثة عندما أدركت ما يمكن أن يترتب على ذلك من رفع لكفاءة أداء خدمات العملاء من حيث :
  ١. السرعة في إنجاز المعاملات
  ٢. خفض في تكليف الأداء.
- انتشر استخدام التقنية الحديثة في العمل المصرفي بعد أن أصبح ميسوراً للبنوك
  ١. ملاحقة التغيرات في حسابات العملاء
  ٢. استخدام قواعد البيانات للحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء
  ٣. الصفقات وقتياً.
- جاء الجيل الثاني من ثورة المعلومات والاتصالات في سبعينيات من القرن الماضي عندما ظهرت تقنية المدفوعات الإلكترونية المصاحبة لثورة التجارة والمعاملات المالية الإلكترونية.
- البنوك التجارية والمؤسسات المالية ما زالت مهتمة بالاستثمار في تقنيات جديدة لتطوير خدماتها لمواجهة تحديات المنافسة الحادة في الأسواق العالمية والمحلية ولتلبية حاجات عملائها.
- البنوك التجارية والمؤسسات المالية تأمل في أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى خفض في التكاليف وتحسين في كفاءة التشغيل لذلك فمن المتوقع استمرار البنوك والمؤسسات المالية في سباقها نحو اكتشاف تقنيات أحدث وأساليب وطرق أنفع لخدمة عملائها بصورة أفضل.

ثانياً / أسباب استثمار البنوك في مجال التقنية :

هناك ثلاثة أسباب رئيسية تفسر اهتمام البنوك بالاستثمار في مجالات ترقية تقنياتها:

١. خفض التكليف التشغيلية من خلال :
   أ - زيادة كفاءة الأعمال المكتبية
   ب - خفض احتمالات الخطأ الناتج عن إدخال بيانات وحسابات العملاء يدوياً.
٢. زيادة الفرص لتقديم منتجات وخدمات جديدة لعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد.
٣. أصبحت البنوك أكثر قدرة على تطوير وتنفيذ نظم متقدمة لإدارة المعلومات والمخاطروذلك من خلال :
   أ - توفر طاقات تخزينية إلكترونية هائلة
   ب - قدرة تحليلية فائقة وأكثر كفاءة وفاعلية باستخدام البرمجيات الحديثة.

ثالثاً / تأثير الاستثمار في التقنية الحديثة

من الصعب قياس تأثير الاستثمار في التقنية على زيادة الإنتاجية في الخدمات المصرفية بصورة دقيقة وذلك لأن جزء غير يسير من ثمار هذه الاستثمارات قد لا ينعكس على ربحية البنك بصورة مباشرة وإنما يجنيه عملاء البنك كـ :

١. توفير راحة أكبر
٢. سرعة أكبر
٣. توفير الجهد المبذول
٤. خفض المخاطر

وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية كـ :

أ - الصراف الآلي
ب - البطاقة الائتمانية (Credit Card)
ت - البطاقة الذكية التي ثبت جدواها وحقق الاستثمار فيها نتائج إيجابية.

رابعاً / تطور نظام المدفوعات بين البنوك

الشيك : هو أداة دين قابلة للدفع عند الطلب لتسهيل عملية تسوية المدفوعات دون الحاجة لحمل كميات كبيرة من العملة الورقية أو المعدنية.

- ان استخدام الشيكات من أهم مظاهر تطور نظام المدفوعات الذي رافق تطور النظام المصرفي الحديث وأسهم في تحسين أدائه.
- يسهل استخدام الشيكات في تسوية المدفوعات المتقابلة وذلك بإلغاء الشيكات للأطراف المدينة والدائنة دون الحاجة لتحريك النقود من مكان إلى آخر
- إن التقدم في تقنية الاتصالات قليلة التكلفة مهد الطريق لدخول صناعة الخدمات المصرفية مرحلة جديدة من التطور في نظام المدفوعات وذلك بظهور النقود الإلكترونية (Electronic Money) والتي تأخذ إشكالاً عديدة.

خامساً / المخاطر في نظام المدفوعات

في الماضي القريب كانت النقود الورقية والمعدنية تنقل بواسطة الشاحنات الكبيرة أو القطارات من بنك في مدينة معينة إلى بنك آخر في مدينة أخرى ولا شك أن هذا الأسلوب في نقل الأموال كان يواجه مشكلة تعرضه للنهب المسلح الذي كان يمثل في ذلك الوقت الشكل الغالب لما يسمى بمخاطرة نظام المدفوعات (Payments System Risk)

لا يخلو أي نظام للمدفوعات من بعض المخاطر.

أنواع المخاطر في نظم للمدفوعات

هناك أنواع عديدة من المخاطرة يواجهها المتعاملون في أي نظام للمدفوعات ويمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسة من المخاطر تواجهها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فيما يتعلق بتحويل الأموال وهي:

١. مخاطر السيولة : (Liquidity Risk)

- تنشأ مخاطر السيولة من احتمال تأخر أوعدم سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها مما قد يتسبب في تعريض سيولة البنك للإرباك إلى أن يتم وصول الأموال مستحقة الدفع في وقت لاحق.
- مخاطر السيولة التي كانت في الماضي مثل سوء الأحوال الجوية وتعرض المركبات والقطارات التي كانت تنقل الأموال من مدينة لأخرى للسرقة وحوادث الطرق

- لمعالجة مخاطر السيولة يمثل

أ - نظام تسوية المدفوعات بين البنوك (CHIPS) والأنظمة الأخرى التي تعتمد على أنظمة الاتصالات الإلكترونية الحل الامثل

ب - أنظمة البريد الحديثة قد قللت كثيراً من حدة هذه المخاطر إلا أنها لم تتغلب عليها بصورة تامة خاصة مخاطر تأخير السداد التي تغلبت أنظمة الاتصالات الالكترونية على معظمها.

٢. مخاطر الائتمان

- تتم تسوية العديد من المبادلات بواسطة الائتمان (بالقروض)
- فمثلاً إذا قمت بطلب شراء سلعة معينة من إحدى الشركات بواسطة البريد وذلك بإرسال شيك بقيمة السلعة لحساب الشركة المعينة فإنك في الواقع قد منحت ائتماناً لتلك الشركة إلى حين استلامك للسلعة التي طلبتها.
- إلا أن هذا النوع من الائتمان قد يتسبب في خلق مخاطر معينة لأحد طرفي المبادلة يطلق عليها مخاطر الائتمان (Credit Risk)
- أنواع مخاطر الائتمان : يصنف الاقتصاديون هذه المخاطر إلى نوعين :

أ - مخاطر سوقية (Market Risks) : ناتجة عن عدم سداد الدين بسبب إفلاس المدين

ب - مخاطر تسليم السلعة (Delivery Risks) : ناتجة عن عدم وصول السلعة إلى المشتري في الزمان والمكان المحدد في عقد الشراء.

٣. مخاطر نظام المدفوعات

- المقاصة الإلكترونية : هي ربط المؤسسات المالية ببعضها البعض بشبكة اتصالات إلكترونية تمكنها من تسوية المدفوعات فيما بينها
- إن إلحاق الضرر بمصداقية نظام المدفوعات لهو المبرر لوجود البنك المركزي لمساعدة البنوك التجارية والحيلولة دون حدوث مشكلة السيولة لبعض البنوك وربما خسائر للبعض الآخر مما قد يهز الثقة في النظام المصرفي ككل وذلك من خلال ممارسة دوره المهم كملاذ أخير للإقراض (Lender Of Last Resort) لإنقاذ المؤسسات المصرفية التي قد تتعرض لمشكلة السيولة.

٤. عمليات غرفة المقاصة (Clearing House) :

- غرفة المقاصة (Clearing House) : هي عبارة عن اتحاد للبنوك وظيفتها الأساسية هي تسهيل عملية تبادل الشيكات وأوامر الدفع بين البنوك لغرض تسوية الحسابات بين بعضها البعض وذلك للحد من الحاجة لتحويل الأموال من بنك إلى آخر حيث يمكن أن يقوم كل بنك بمبادلة الشيكات المتجمعة لديه مباشرة مع البنوك الأخرى.
- من خلال غرفة المقاصة يقوم كل بنك بتجميع الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى وتحديد مبالغها بالنسبة لكل بنك ويرسل كل بنك

أ - موظفاً لتسليم الشيكات

ب - موظفاً لإجراء التسويات

إلى مقر غرفة المقاصة.

- **يقوم موظف التسوية بتسليم مدير غرفة المقاصة كشفاً بالمبالغ المستحقة (الدائنة) لكل بنك**
- **يقوم مديرغرفة المقاصة بجمع المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة لكل بنكحيث يجب أن يكون مجموع المبالغ الدائنة مساوياً لمجموع المبالغ المدينة لغرفة المقاصة**